BAHROEGY
مرصد الموازنة العامة
وحقوق الإنسان

ضجيج
ولا طحين!

مصر, الموازنة العامة

2021/20

○ مقدمة:

يمثل التقرير الحالي الإصدار الثاني عشر في سلسلة تقارير الموازنة العامة المصرية، ويكتسب الحديث عن الموازنة العامة للعام المالي 2021/20 أهمية خاصة من زاويتين؛

الأولى: أن تلك الموازنة تسمى «موازنة الكورونا» بما طرحته من تحديات على مختلف اقتصادات الدول.

وثانيتهما تتمثل في أن العام المالي 2021/20 يمثل بداية تطبيق موازنة البرامج والأداء كما صرحت وزارة المالية المصرية.

في ضوء هذه المتغيرات الهامة يأتي ذلك التقرير الذي يلقي الضوء على أهم الاحتياطات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة ذلك الوباء العالمي.

يستند التقرير إلي وثائق خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وكذلك وثيقة الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2021/20، وكافة الوثائق الأخرى التي أصدرتها وزارة المالية تباعا، مثل البيان التمهيدي، موازنة المواطن، والتقرير نصف السنوي. وسوف يتم التعرض لكل منها أثناء إجراء التحليل بحسب مقتضي الحال.

يخرج التقرير الحالي في ثلاثة أقسام، الأول يستعرض بيان الحكومة حول موزانة مواجهة الوباء، في حين يستعرض القسم الثاني جهود البرلمان المصري في مناقشة وإقرار مشروع الموازنة، يستتبعه عرضا لأهم الصحف التي تناولت مشروع الموازنة باعتبارها النافذة الرئيسية التي يطل منها الرأي العام على المعلومات ذات الصلة، بينما يقدم القسم الثالث تحليلا مستقلا للمخصصات المالية للأنشطة الوظيفية لجهازالدولة، وفي القلب منها جهود مكافحة الوباء.

قام باعداد هذا التقرير فريق عمل مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان، في حين قام محمد علي بأعمال التصميمات الفنية والنشر الإلكتروني.

يتوجه فريق العمل بالشكر العميق للوقفية الأهلية للديموقراطية لدعمها اصدار هذا التقرير، لولا هذا الدعم ما كان اصدار ذلك التقرير ممكنا.

القسم الأول؛ البيان التمهيدي للموازنة

يمثل البيان التمهيدي عرضا أوليا لبرنامج الحكومة المالي لعام مقبل، وبذلك يتضمن رؤيتها لإدارة الأزمات العاجلة، خاصة وأن الأزمة الصحية التي يواجهها البيان اتخذت أبعادا عالمية، حيث تعاني منها كافة دول العالم تقريبا، بدرجات مختلفة من العبء، وكذلك الاستجابة على المستويين؛ المحلي، والدولي.

○ رؤية الحكومة في اعداد الموازنة:

أطلقت الحكومة على موازنة 2021/2020 موازنة «مساندة النشاط الاقتصادي ودعم التنمية البشرية والإصلاح الهيكلي». وذلك في إشارة إلى توجه الحكومة نحودعم النشاط الاقتصادي لخلق فرص عمل، وزيادة دعم التعليم، والصحة بوصفهما مجالات التنمية البشرية الاساسية.

انطلقت الحكومة في اعداد الموازنة بالتأكيد على استمرار الإصلاح الهيكلي بوصفه الطريق الوحيد، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تمكين القطاع الخاص من قيادة التنمية، وخلق فرص عمل، وتحفيز المشروعات الصغيرة.

تلك السياسات التي يمكن تلخيصها في؛ دعم الصادرات - تسهيل تخصيص الاراضي - تبسيط نظام ضرائب الشركات - تهيئة مناخ الاستثمار وتوجيه للمشروعات الانتاجية - دعم المنتج المحلي وتسهيل دمجه دوليا.

أما على جانب التنمية البشرية فاستهدفت السياسات تمكين المواطنين، من خلال؛ زيادة دعم الصحة والتعليم - مساندة الاصلاحات التي تهدف تطوير مهارات القوي العاملة لتناسب سوق العمل - التدريب ومساندة المشروعات الصغيرة - الامان النقدي والتسعير السليم للسلع - تحسين البنية التحتية لفائدة الجميع.

وعلى مستوى السياسات المالية، فقد استهدفت الحكومة؛

تحقيق معدل نمو4.5%.

تحقيق فائض 3% وخفض نسبة الديون إلى 83%.

تحقيق معدل تضخم 9% (3-+%).

○ الصحة والتعليم والتنمية البشرية:

أكد البيان المالي على ضرورة استيفاء المخصصات الدستورية لقطاعات التنمية البشرية فضلا عن زيادتها، التعليم زيادة بنسبة 14.8% لتبلغ 363.6 مليار، الصحة: زيادة 45% لتبلغ 245.5 مليار.

○ الدعم الاجتماعي:

- زيادة بنسبة 2.1% لتبلغ 19 مليار.

- ضخ 7 مليار لدعم برنامج حياة كريمة للقري.

- 11 مليار دعم للادوية بزيادة 20.9%

- الاغذية بما فيها المدرسية 17.8% لتبلغ 5.3 مليار.

- دعم نقل الركاب 1.8 مليار، مخصصات النقل والانتقالات 4.7 مليار.

170 مليار قسط هيئة المعاشات 35 مليار لضم العلاوات الخمس...العلاوة الخاصة 14% بتكلفة 31 مليار.

الإسكان: دعم 5.7 مليار جنيها.

كما أشار البيان إلى أن تكلفة إصلاح هيكل الاجور تتطلب 34 مليار جنيها، عبارة عن؛

- علاوة 7% للموظفين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية.

- علاوة 12% لغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية.

- منحة شهر إضافي للعاملين بالجهاز الإداري تتراوح بين 150 إلي 575 جنيه.

- زيادة الاعفاء الضريبي من 15 ألف إلي 22 الف.

- دعم اجور المعلمين بالتعليم الاساسي 1.5 مليار. يشمل معلمي الازهر الشريف.

- دعم اعضاء هيئة التدريس 1.6 مليار.

كذلك، أشار البيان إلى تخصيص 100 مليار جنيه لمواجهة وباء كورونا، تم تخصيص 50٪ من هذا المبلغ لتمويل مشروعات الإسكان الاجتماعي التي تديرها الدولة[1].

أي أن نصف الحزمة التي خصصتها الدولة لمواجهة كورونا قد ذهبت بعيدا عن الهدف المنشود. كذلك، أعلنت الحكومة عن تخصيص مبلغ 63 مليار جنيه من الحزمة، لتغطية التزامات التنمية البشرية ودعم القطاع الخاص قاطرة النمو، وبذلك تتجاوز تكاليف المبادرات المبالغ المرصودة أساساً، على الرغم من عدم كفايتها لإجراءات الحماية المطلوبة في مثل هذه الظروف في ضوء تجارب الدول، خاصة أن مصر من بين الدول التي استقبلت كميات لا بأس بها من واقع التعاون الدولي، فضلا عن الإجراءات التيسيرية للاقتراض من المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد.

أوضحت وزارة المالية أن تمويل الإجراءات السابقة قد تم من خلال؛ الحصول على حزم تمويلية بقيمة 13 مليار دولار؛ قرض بقيمة 2.8 مليار دولار من صندوق النقد الدولي بموجب أداة التمويل السريع في مايو2020، إصدار

(١) للمزيد حول تفصيل الإجراءات الحكومية لمواجهة كورونا، يمكنكم الإطلاع على ورقة المرصد، الموازنة التنفيذية ٢٠٢٢، ص ٣.

سندات دولية بقيمة 5 مليار دولار في مايو2020، الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على قرض تسهيل ائتماني لمدة عام بقيمة 5.2 مليار دولار[2].

إن المخصصات المقررة لدعم القطاع الصحي لا تتناسب مطلقا مع حجم الأزمة العالمية للوباء، حيث لم تتعدي تلك المخصصات نسبة 10٪ من الحزمة المقررة، مقارنة بنسبة 50٪ تم تخصيصها لصالح التمويل العقاري لإسكان متوسطي الدخل، ذلك المشروع الضخم الذي تديره الدولة من خلال مشروعات؛ دار مصر، جنة مصر، وسكن لكل المصريين. ولما كانت تلك المشروعات قد شهدت انخفاضا ملحوظا في الاقبال عليها نظرا لارتفاع أسعارها، فقد أرتأت الحكومة أن تطلق مبادرة التمويل العقاري تلك لفترة تصل إلى عشرين سنة حتى تستطيع تسويقها، ومن ناحية ثانية يتضح جليا مدي استفادة القطاع الخاص من الحزمة المقررة، وعى وجه الخصوص قطاع المصدرين الذي استفاد بالنسبة العظمي من تلك المخصصات، وكذلك قطاعات الصناعة، المقاولات والسياحة.

ومن ناحية أخرى، يشير المراقبون إلى أن قرار البنك المركزي بخفض سعر الفائدة 3٪ قد وفرعلى الحكومة ما يقرب من 100 مليار جنيه في مدفوعات الفائدة، وهوالمبلغ الذي أطلقت به الحكومة مبادرتها، أي أن الدولة لم تتكلف شيئا، بل إن الحكومة وجدتها فرصة سانحة للدعاية السياسية وتبرير قصور الأداء.

(٢) موازنة المواطن (حقك تعرف موازنة بلدك) ص ١٩.

القسم الثاني:

أولا: الموازنة داخل البرلمان:

يجب التنويه قبل تحليل تعاطي البرلمان مع الموازنة، بأن مستوي الشفافية الذي كان سائد قبل 2014 قد تراجع إلى حد بعيد، حيث توقف بث القناة التليفزيونية المخصصة لنقل جلسات البرلمان، كما توقفت القنوات التليفزيونية الأخرى، بما فيها التلفزيون الرسمي، عن بث مناقشات البرلمان باستثناء مقتطفات قليلة لا تتناول قضايا أساسية وأهمها الموازنة العامة بالطبع.

وعلى مستوي البرلمان ذاته، توقف الموقع الرسمي لمجلس النواب عن نشر محاضر الجلسات التي كانت تمثل أهم مصدر لمعرفة نشاط البرلمان، وأهم القضايا المثارة داخله، وبالطبع كيفية مناقشة الموازنة، ومدي التوافق حولها أوالاعتراض عليها، حتى فيما يخص نشاط اللجان النوعية، يكتفي الموقع الرسمي بنشر أخبار نشاط اللجان دون نقل أي تفاصيل للقضايا التي تناقشها تلك اللجان. لذلك وطبقا للمصادر المتاحة، نتناول في هذا القسم تحليل (تقرير لجنة الخطة والموازنة) وهوالوثيقة الوحيدة المتاحة التي تتناول دور البرلمان في إصدار الموازنة العامة، برغم أن التقرير لا يتضمن النقاشات بين أعضاء اللجنة. بعد ذلك وفي محاولة لمعرفة مدي التوافق حول الموازنة المقدمة من الحكومة، نتناول أهم الانتقادات التي قدمها بعض النواب على الموازنة استنادا للمنشور في مواقع بعض الأحزاب، وما تناولته بعض المواقع الصحفية.

○ تحليل تقرير لجنة الخطة والموازنة:

تناولت المقدمة تفاؤل للتقديرات استنادا إلى تقرير صندوق النقد الدولي الذي توقع ارتفاع معدل النمومن 1.9% إلى3.3 %. رغم هذا التفاؤل أشار التقرير إلى أن جائحة كورونا أظهرت مدي الحاجة إلى إعادة النظر في

العولمة بشقيها السياسي، والاقتصادي وأن «الاعتماد على القدرات الذاتية للدول، هوالسبيل الأفضل لتأمين حياة أفضل للمواطنين، وتدبير متطلباتهم المعيشية سواء أثناء الازمات أوغيرها. وهوالأمر الذي ينبغي علينا في مصر حكومة وبرلمان النظر إليه بعين الاعتبار عند رسم سياستنا الاقتصادية والسياسية»[3].

ثم أشار التقرير إلى عدم تعاون الحكومة بخصوص تنفيذ توصيات اللجنة السابقة، وقررت لجنة الخطة والموازنة تشكيل لجنة مصغرة لمتابعة التوصيات بخصوص:

- عدم رد وزارة المالية على تقرير ملاحظات اللجنة عن العام السابق رغم تشكيل لجنة داخل وزارة المالية لمتابعة التوصيات، وترى اللجنة أن ذلك يعد إخلال بمبدأ التعاون بين البرلمان والحكومة.

- أما المخصصات التي تم تعديلها بالاتفاق مع الحكومة تشمل زيادة مخصصات التعليم، والصحة، والأوقاف، والشباب والرياضة، والإسكان، والري، وبعض الوحدات الإدارية، والتعليم العالي والبحث العلمي، بالإضافة لموازنة البرلمان نفسه والتي زادت 500 مليون جنيه[4].

○ تأثير جائحة كورونا:

تناول التقرير تأثير الجائحة على المستويين الدولي، والمحلي وخلص إلي:

- انخفاض النموالعالمي إلى 2.4% وهوأقل من المتوقع 2.9% طبقا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- تراجع الاقتصاد الصيني، حيث حقق نموأقل من 5% وتوقع تراجع اقتصاد

(٣) مجلس النواب المصري، التقرير العام الأول بشأن مشروع خطة السنة الثالثة ٢٠٢١/٢٠، ص ٣،٤.
(٤) السابق، ص ٩.

الدول العشرين إلى2.7% أقل مما كان متوقع 3.2%.

- تقرير مؤسسة Fitch « « خفض توقعتها لاقتصاديات الدول الناشئة والمتقدمة والنامية معا، ليصبح النمو- 1.9% مقابل ما كان متوقع 2.5%.

- قدر صندوق النقد الدولي الخسائر الناتجة عن الجائحة في مايو2020 إلى 11 تريليون دولار خلال 2020 / 2021. [5]

وتكشف هذه التأثيرات عن الفشل العالمي في مواجهة الجائحة بالشكل المناسب، حيث تجاوت الديون ثلاثة أضعاف الناتج الإجمالي، وانعكس ذلك على قلة الاسرة الطبية المتخصصة، وضعف الإمكانيات الطبية ونقص الاطباء المتخصصين في أمراض الفيروسات.

تأثير الجائحة محليا:

لخص التقرير تأثير الجائحة على الموازنة في:

- انخفاض الدخل من السياحة حوالي 30 %

- تراجع تحويلات العاملين بالخارج،

- تراجع دخل قناة السويس

- زيادة اسعار القمح، وانخفاض الطلب علىالصادرات المصرية.

تلك الأثار في مجملها تعني التراجع في أهم مصادر الناتج المحلي الإجمالي، خاصة بالنسبة للعملة الأجنبية حيث تمثل تحويلات العاملين بالخارج، ودخل قناة السويس مع السياحة المصادر الاساسية للعملات الاجنبية، كما أن انخفاض الطلب على الصادرات المصرية، وارتفاع سعر القمح يكلف الحكومة

(٥) السابق، ص ٤٨.

مبالغ كبيرة من العملات الحرة. وكما ذكر التقرير (تراجع عام في الانشطة الاقتصادية).

وتناول التقرير عرض للتدابير الحكومية لمواجهة كورونا، والتي يمكن تلخيصها في:

- تأجيل الضريبة العقارية لمدة ثلاثة أشهر يمكن ان تجدد لمرة أخري، للعقارات المستخدمة بالفعل في نشاط اقتصادي انتاجي أوخدمي.

- مد أجل تقديم الإقرارات الضريبية، ومد أجل سداد جزء أوكل الضريبة لمدة ثلاث أشهر قابلة للتجديد مرة أخري. بالنسبة للممولين العاملين بالقطاعات الاقتصادية المتضررة.

- تقسيط أومد أجل أقساط الضريبة ثلاثة أشهر يحوز تمددها لمدة مماثلة دون احتساب فوائد.

- تقسيط الرسوم أومقابل الخدمات المستحقة مقابل تقديم خدمة. لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لمدة مماثلة بدون فوائد للقطاعات الاقتصادية المتضررة.

- تقسيط مقابل الانتفاع بالمال العام لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لمدة مماثلة.

- تأجيل سداد أوتقسيط كل أوبعض المستحقات التأمينية شاملة حصة العامل وحصة المنشأة دون إضافة فوائد بالنسبة للأنشطة الاقتصادية المتضررة، لمدة ثلاث اشهر قابلة للتجديد لمدة مماثلة[6].

من الواضح بأن تلك الإجراءات استهدفت بالأساس، دعم أصحاب الاعمال، وتخفيض تكلفة الإنتاج.

(٦) السابق، ص ٥٠ - ٥٦.

○ كيف تعاطي التقرير مع الموازنة:

تناول التقرير رؤية اللجنة للبيان المالي المقدم من الحكومة، وتتلخص ملاحظاتها في:

- تناقص الاعتمادات الموجهة للدعم، والمنح، والمزايا الاجتماعية اعتبارا من 2016/ 2017 حتي 2021/2020. التناقص النسبي من 21% بداية الفترة ثم 21.6 % السنة التالية، ثم 17.6 % ثم 16.6% وأخيرا 14.2 % سنة 2021.

- زيادة المقدر للأجور وتعويضات العاملين بالموازنة عن العام السابق 2020/2019. انخفاض الأهمية النسبية للمقدر للأجور والبدلات النقدية عن السنة السابقة.

- زيادة قيمة النشر والإعلان والاستقبال 1.171 مليار زيادة 27 مليون عن السنة السابقة[7].

لم يقدم التقرير تفسير لتناقص مخصصات الدعم والمنح، والمزايا الاجتماعية، رغم تحقيق فائض من الموازنة السابقة، وانتهاء دعم الكهرباء الذي خلت منه موازنة 2021/2020 لأول مرة. خصوصا أن هذا النقص الأخير البالغ 14% جاء في ظل استمرار معاناة الشعب من أثار كورونا، وارتفاع التضخم الذي وصل 10%. مما يعني انخفاض الدخل الحقيقي، وبالتالي حاجة الشعب إلى زيادة الدعم وليس تخفيضه، خاصة وأن نسبة الفقر كما ورد بالتقرير تجاوزت 30%. وهي نسبة كبيرة تتجاوز 30 مليون شخص، مع إضافة الشريحة التالية (أعلى من معدل الفقر بقليل) نجد أن ما يقارب 50 مليون مواطن بحاجة ملحة للدعم[8].

(٧) السابق، ٦٨ - ٦٩.
(٨) السابق، ص ٢٨٥.

○ التعديلات التي قامت بها لجنة الخطة والموازنة:

اجرت اللجنة تعديلات على الموازنة بتكلفة 4.550 مليار جنيه، وتشمل زيادة بعض بنود الموازنة التي رأت اللجنة ان المخصص لها غير كاف وهي:

- دعم مدرسي رياض الاطفال بالصفوف الثاني والثالث الابتدائي 500 مليون حوافز.
- دعم أعضاء هيئة تدريس التعليم العالي 500 مليون علىدفعتين حوافز.
- زيادة شراء الادوية للمستشفيات الجامعية 1.5 مليار.
- دعم ميكنة النظام المالي 50 مليون جنيه.
- دعم موازنة مجلس النواب 500 مليون[9].

هذه التعديلات تضع تساؤلات على اداء اللجنة، خاصة بالنسبة لدعم جزء من معلمي الاطفال (الصفين الثاني، والثالث الابتدائي) دون توضيح سبب هذا الاختيار، واستبعاد باقي المعلمين عموما، ومعلمي التعليم الابتدائي خصوصا، والأهم هنا هوان هذا الدعم يقدم كحوافز لا يضاف للأجر الاساسي، يأتي ذلك في ظل التدني الكبير في اجور المعلمين ولجوء اغلبهم للدروس الخصوصية، وهي الحالة التي تمثل ازمة ضخمة للمجتمع المصري، ونفس الامر بالنسبة لهيئات تدريس التعليم العالي، حيث يمثل الحافز دعم مؤقت لا يمثل تحسين طويل الأمد في اجورهم.

أما المفارقة الكبرى هي زيادة مخصصات البرلمان نصف مليار جنيه، وهوالامر المثير للتعجب في ظل الازمة الاقتصادية، وفي الوقت نفسه الذي رأت فيه اللجنة النقص في مخصصات دعم التموين التي بلغت 3.5 مليار جنيه.

(٩) السابق، ص ٢٢١.

○ توصيات اللجنة:

قدمت اللجنة توصياتها إلى الجلسة العامة لنقاشها مع تقرير البيان الختامي للموازنة، وتناولت التوصيات نقاط أساسية جاءت نتيجة تحليلها للموازنة، وتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات وهي:

- زيادة الديون المستحقة للحكومة بما فيها المتأخرات الضريبية لتبلغ 465 مليار بالمقارنة بالسنة السابقة 437 مليار جنيه زيادة 6.4%. وتمثل المتأخرات الضريبية 73% منها. وطالبت اللجنة الحكومة بضرورة اتخاذ اجراءات فعالة لتحصيل الديون.

- استمرار وزارة المالية في إصدار سندات لصالح صندوق التأمين الاجتماعي بقيمة 70.820 مليار جنيه، بالمخالفة لقانون الموازنة.

- المطالبة بتحسين مخصصات الصحة، والتعلم، وزيادة الخطة الاستثمارية.

- ضرورة تبني اقتصاد التشغيل حيث وصل حجم القوي العاملة إلى 30 مليون منهم 5 مليون بالجهاز الإداري.

- تذليل العقبات أمام القطاع الخاص.

- عدم اعتماد موازنة بعض الهيئات الخدمية بالمخالفة لقانون الهيئات العامة 61 لسنة 1963.

- عدم تمكن اللجنة من الوقوف على ما تم إنجازه من مشروعات.

- مخالفة مبدأ وحدة الموازنة، حيث اشتملت على وحدتين حسابيتين لبعض الوزارات.

- عدم دقة تقديرات بنود الموازنة العامة، بعدما اسفر عنه واقع الحساب

الختامي للعام المالي السابق.

- عدم تمكن اللجنة من معرفة مدي الالتزام بالحد الأقصى للدخل، ومدي كفاية انظمة الضبط والمراقبة المالية.

- استمرار ظاهرة عدم الاستفادة من بعض المشروعات الممولة من المنح، والقروض طبقا للأهداف المحددة في الاتفاقيات.

- تكرار تسجيل الجهاز المركزي للمحاسبات لملاحظات نتيجة فحصه للحسابات الختامية للموازنة العامة، والجهات الداخلة فيها.

- ترشيد نظام الاقتراض وعدم التأخر في اتخاذ الإجراءات لدخول القروض التي تمول بعض المشروعات حيز التنفيذ

- قياس مدى الحاجة إلى المشروعات قبل إدراجها في خطة الدولة وقياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها.

- حصر الأصول غير المستغلة من مبان وأراضي تملكها الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة.

- العمل على تنمية موارد الدولة من النقد الأجنبي اللازم بهدف دعم عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- جذب المزيد من الاستثمارات المباشرة الوطنية والعربية والأجنبية وتذليل الصعوبات التي تواجهها[10].

○ الاستحقاقات الدستورية:

يقصد بالاستحقاقات الدستورية، النسبة التي حددها الدستور من الناتج القومي

(١٠) السابق، ٢٨٣-٢٩٤.

الإجمالي لقطاعات الصحة، والتعليم، والبحث العلمي، حيث الزم دستور 2014 الحكومة في المواد (18 - 19 - 20) بتخصيص 3% من الناتج القومي الإجمالي لمخصصات الصحة، 4% للتعليم، 2% للتعليم الجامعي، 1% للبحث العلمي.

ويبدأ الالتزام التام بتلك النسب بداية من 2017/2016. على أن تزداد تدريجيا لتصل لمستوي النسب العالمية. وقد وضعت تلك المواد الحكومة في إشكاليتين، الأولي مفهوم الدخل القومي، والثانية هي تفسير اللجنة لمدى تحقق تلك النسب للقطاعات المحددة دستوريا.

بداية تأخذ اللجنة مثل الحكومة بمفهوم الدخل المحلي الاجمالي، وليست الدخل القومي الاجمالي، ويسهل عليها ذلك محاسبيا مراقبة تنفيذ الالتزام الدستوري، كما تتبني اللجنة المفهوم الواسع لقطاعات الإنفاق طبقا لتعريف وثيقة المالية العامة 2001 الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وتتجاهل المفهوم الوظيفي الذي اصدرته وثيقة المالية العامة المحدثة 2014.

بهذا المعني يشمل الانفاق الصحي مخصصات وزارة الصحة بجانب الكثير من القطاعات التي تقدم بجانب عملها خدمة صحية مثل القطاع العام، والهيئات الاقتصادية، ما يعادل 12 جهة، منها مستشفيات وزارة الداخلية، ومساهمة البنوك الحكومية في علاج موظفيها.

كذلك بالنسبة للتعليم، حيث تشمل بجانب وزارتي التعليم والتعليم العالي، مجلس الوزراء، البنوك الحكومية، وإعانات المجتمع المدني، والقطاع العام، كذلك الأمر بالنسبة للتعليم العالي، والبحث العلمي.

وقد بلغت المخصص للقطاعات الاربعة 682.427 مليار، موزعة كالتالي:

- التعليم 241.200 مليار المخصص فعليا 241.567 مليار بزيادة عن النسبة المقررة 0.1%

- التعليم الجامعي 120.600 مليار، المخصص فعليا 122.008 مليار بزيادة 1.1%
- الصحة 180.900 مليار، المخصص فعليا 258.447 مليار بزيادة 42.8%
- البحث العلمي 60.300 المخصص فعليا 60.407 بزيادة 0.1%.[11]

وبذلك تتجاوز الاستحقاقات الدستورية النسب المحددة بالدستور.

يمثل هذا السلوك تحايل على الدستور، وضعف الدور الرقابي والتشريعي للجنة الخطة بالبرلمان، وما يؤكد ذلك ان توصيات اللجنة نفسها طالبت بضرورة زيادة الانفاق على البحث العلمي، وزيادة مخصصات الصحة حيث تفتقد المستشفيات الحكومية الكثير من التجهيزات، وادوات الوقاية من العدوي، وهذ اعتراف بضعف القطاع الصحي وحاجته الملحة إلى زيادة المخصصات خصوصا في ظل الجائحة.

○ انتقادات بعض النواب للموازنة:

كما سبق وذكرنا أن حجب محاضر الجلسات، وعدم نشر تقارير عن المناقشات داخل المجلس، اضطرنا للجوء لمصادر أخري أهمها المواقع الحزبية للأحزاب الممثلة بالبرلمان، وتصريحات نواب المعارضة المنشورة ببعض المواقع الصحفية، وسوف نتناول أسباب رفض نواب المعارضة للموازنة بقدر من التفصيل، حيث تكشف إلى حد ما طبيعة النقاشات التي دارت داخل البرلمان.

- رفضت النائبة (مها عبد الناصر) الموازنة بسبب فشل الحكومة في تفسير ملاحظات لجنة الخطة والموازنة، وهي ملاحات خطيرة كفيلة بإقالة الحكومة، فبالإضافة للفشل الإداري، توجد تجاوزات مالية، وإهدار للمال العام، يجب تحويل المسئولين عنه للنيابة. وأن سياسات الحكومة ادت لإفقار المصريين،

(١١) السابق، ص ٢٧٥-٢٧٦.

وإغراقهم في الديون، وأن الحكومة حولت مصر لبيئة طاردة للاستثمار[12].

- حذر النواب (ضياء الدين داود) من قرب وقوع كارثة بسبب سياسات الحكومة، وأن تركيز الحكومة على الإصلاح المالي دون الإصلاح الاقتصادي خطأ كبير أدي لازمة ضخمة في التمويل. وعلل رفضه للموازنة لاعتمادها على الديون التي زادت 16.8% وبلغت أعباء الديون 51% من استخدامات الموازنة.[13]

- أعلن رئيس الهيئة البرلمانية للحزب المصري الديمقراطي (إيهاب منصور) رفض الموازنة لعدة اسباب هي، زيادات المصروفات عن الإيرادات، وتفاقم الديون، والاخطر هوتجاهل الجهاز المركزي للمحاسبات، واتهم الحكومة بتجاهل معاناة الشعب، وأن الحكومة تحتاج لإعادة ترتيب الاولويات، بالإضافة لعدم الاستفادة من المنح، والقروض لغياب خريطة للمشروعات مما ادي لتأخر العديد من المشاريع الهامة مثل المستشفيات، ومشروعات إسكان محدودي الدخل[14].

ملحوظة: تجاهل تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات، يعني تجاهل حالات الفساد، فالجهاز هوالمسئول الأول عن المراقبة المالية خلال تنفيذ الموازنة، ويقدم الجهاز تقاريره إلى رئيس الجمهورية الذي يحيلها للبرلمان، وتلك التقرير غير متاحة للنشر.

- عبر النائب (أحمد الشرقاوي) عن تعجبه من استمرار نفس الملاحظات على الموازنة على مدار سنوات، نتيجة ارتباك الاولويات، وعدم سلامتها يؤدي لموازنات خاطئة، والزيادة المستمرة في الديون دون وضع سقف لها، وتقع مسئولية ذلك على الحكومة فحجم الديون دون استثمار كارثة كبري، فكان يجب الاستثمار الاستراتيجي في التعليم أوبناء مدن صناعية تخلق فرص

(١٢) الشروق، ١٩ أبريل ٢٠٢٢.
(١٣) الشروق، ١٨ أبريل ٢٠٢٢.
(١٤) موقع درب، ١٩ أبريل ٢٠٢٢.

عمل، ومشاريع تؤدي لزيادة موارد الدولة[15].

- أما النائب (فريد البياضي) طالب بإقالة الحكومة لفشلها في الملف الاقتصادي، وتقديم معلومات غير دقيقة حول خسائر الهيئات الحكومية التي بلغت مليارات، وعدم استثمار تعويم الجنية 2016 في نشاط منتج ما ادي لتعويم جديد، وافقار المواطن محدود ومتوسط الدخل.

كما أشار النائب لأحد وقائع الفساد؛ وهي قرض تنمية الصعيد البالغ 599 مليون، حيث تم انفاق 5 مليون لتجهيز المكتب، و16 مليون مرتبات، و12 مليون سيارات للمحافظين في قنا، وسوهاج، بدون أي نشاط فعلي[16].

- وعددت النائبة (سناء سعيد) أسباب رفضها للموازنة وهي تخصيص 51% من الموازنة لخدمة الديون في وضع لا يمكن أن يحقق تنمية، يأتي ذلك في حين ان بند المنح، والمزايا، والحماية الاجتماعية خصص له 12.3% وتعتبره الحكومة سبب تأكل الموازنة. مع أن الدعم ينخفض سنويا والديون تزيد. وهذه الموازنة تزيد فيها المصروفات عن الإيرادات 3.3% مما يعني استمرار الاقتراض. ويندرج ذلك على زيادة العجز 11 مليار جنيه، مع تخفيض مخصصات حوافز المعلمين من 2.8 مليار الي 1.2 مليار، أي أقل من نصف قيمة العام السابق. وتخفيض دعم الفقراء 14.2%. وتخفيض المزايا التأمينية 3.2%. رغم أن الظروف الحالية تستدعي زيادة الدعم وليس تقليصه، وأخيرا وصفت الموازنة بأنها منحازة للأغنياء علىحساب الفقراء[17].

- كما رفض النائب (أحمد بلال) ممثل حزب التجمع، الموازنة واتهم الحكومة بوجود مخالفات مالية وقانونية. وما يؤكد ذلك تجاهل الحكومة لملاحظات

(١٥) المصري اليوم، ١٨ أبريل ٢٠٢٢.
(١٦) السابق.
(١٧) برلماني، ٨ مايو ٢٠٢٢.

النـواب، وتقريـر الجهـاز المركـزي للمحاسـبات. وأكـد أن تقريـر الحكومـة يمثـل كارثة، خصوصـا الديـن العـام، وفوائـد القـروض ممـا يعنـي أن اجيـال قادمـة سـوف تدفـع ثمـن الديـون. واتهـم الحكومـة بمخالفـة قانـون الحـد الأقصـى للمرتبـات فـي الوقـت الـذي تسـعي فيـه لرفـع سـعر الخبـز، وتحسـب مرتبـات المعلميـن علـى اسـاس 2014. [18]

- كمـا رفـض الموازنـة أميـن سـر لجنـة الخطـة (عبـد المنعـم أمـام) ممثـل حـزب العـدل، حيـث قـال أن الحسـاب الختامـي لا يعبـر عـن الحقيقـة لتجاهلـه مـا ورد بتقريـر الجهـاز المركـزي للمحاسـبات، وكان يجـب أن تحـدث تعديـلات قيمتهـا 338.8 مليـار جنيـه لكـن ذلـك لـم يحـدث بالمخالفـة لقانـون الموازنـة العامـة 73 لسـنة 1973. ومـن المخالفـات الصريحـة عـدم اسـتيفاء الاسـتحقاقات الدسـتورية للصحـة، والتعليـم، والبحـث العلمـي، نتيجـة عـدم تقديـم وزارة الماليـة بالنتائـج الفعليـة لهـذه الاسـتحقاقات، وهـي المخالفـة التـي تسـتوجب محاسـبة الحكومـة. لـم تقـم وزارة التخطيـط بواجبهـا فـي مراقبـة تنفيـذ الاسـتثمارات طبقـا للقانـون رقـم 70 لسـنة 73. حيـث تحليـل الحسـاب الختامـي يثبـت أن هيئـة الاسـتثمار لـم تسـتخدم 95% مـن مخصصاتهـا، وكذلـك هيئـة التنميـة الصناعيـة لـم تسـتخدم 66% وكذلـك هيئـة الطاقـة المتجـددة لـم تسـتخدم 70% مـن مخصصاتهـا. ويعـد تضخـم الديـن الـذي تسـتحوذ اقسـاطه وفوائـده أكثـر مـن نصـف الموازنـة مشـكلة كبيـرة، والغريـب أن الحكومـة لـم تحصـل ديونهـا المسـتحقة والبالغـة 465.9 مليـار جنيـه[19].

- أصـدر حـزب التحالـف الشـعبي (غيـر ممثـل بالبرلمـان) بيـان يرفـض فيـه الموازنـة العامـة حيـث وصفهـا بالانحيـاز ضـد الفقـراء، حيـث تحملهـم أعبـاء

(١٨) المصري اليوم، ١٩ أبريل ٢٠٢٢.
(١٩) الشروق، ١٨ أبريل ٢٠٢٢.

الازمة، كما انتقد البيان تضخم الديون، وعدم زيادة الدعم في ظل الجائحة. كما قدم الحزب تحليل للموازنة يؤكد خلاله أن سوء النظام الضريبي الذي يحمل الفقراء حيث يدفع الفقراء 80.2 مليار جنيه ضرائب على الاجور، بينما ضرائب الارباح الصناعية والتجارية 42.7 مليار، كما أشار البيان لوعد وزير الكهرباء بزيادة اسعار الاستهلاك المنزلي لمدة خمس سنوات رغم أن دعم الكهرباء بالموازنة صفر.[20]

- كما أصدر حزب التجمع، بيان يرفض فيه الموازنة، حيث أن 60 مليون مصري صاروا يعيشوا في أزمة كبيرة. وصرح النائب (عاطف المغاوري) رئيس الهيئة البرلمانية للحزب. أن الحكومة تجاهلت دور البرلمان، والأجهزة الرقابية، ولم تقم الحكومة بالرد على ملاحظات النواب وتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات. كما أن التقارير التي تقدمها الحكومة تخلوا تماما من عرض المشروعات المنفذة أوالمعطلة.[21]

- كما أشار النائبين اشرف أبوالفضل، ومحمود قاسم، إلى زيادة استعانة الحكومة بالمستشارين الذين يحملوا الحكومة أجور عالية، بالمخالفة لملاحظات لجنة الخطة وتضم جهة واحدة 45 مستشار. وانتقد النائبان زيادة تكلفة الإعلانات بما يتنافى مع التقشف. [22]

- رفضت النائبة (مارسيل خليفة) الموازنة لعدم التزام الحكومة بتوصيات البرلمان، وطالبت بضرورة موافاة المجلس بتقارير دورية حول تنفيذ الموازنة. [23]

(٢٠) الحوار المتمدن، ٢٠ يونيو ٢٠٢٢.
(٢١) الموقع الرسمي لحزب التجمع، ١٧ يونيو ٢٠٢٢.
(٢٢) الأسبوع، ١٩ أبريل ٢٠٢٢.
(٢٣) موقع درب، السابق.

- عبر النائب (محمود عصام) عن خيبة الأمل من الموازنة، بسبب التجاوزات المالية الكثيرة، وعدم الاهتمام بالتنمية الصناعية. وعدم الاستفادة من القروض وانخفاض نسب تنفيذ المشروعات، وعلى سبيل المثال عدم الاستفادة من القرض الاوروبي لتحسين مياه الشرب والصرف الصحي البالغ 209 مليون يوروبالإضافة لمساهمة الحكومة 94 مليون يورو.

واستشهد عضوالبرلمان، إلى قرض من سنة 2013 من الشركاء الأوروبيين لتحسين مياه الشرب والصرف الصحي «المرحلة الثانية» بقيمة إجمالية 209 مليون يورو، بالإضافة لـ94 مليون يورومساهمة من الحكومة المصرية. [24]

ثانيا؛ الموازنة في الصحافة المصرية:

تمر الصحافة المصرية بشكل عام، والصحافة الاقتصادية بشكل خاص بأزمة مركبة، تتمثل في تعرضها لرقابة شديدة، وتقييد حريتها الذي إدي لفقدها الكثير من الكوادر الصحفية، وضعف المحتوي، بالإضافة لضعف مواردها المالية، والبشرية. فهناك حجب رسمي لعشرات المواقع الصحفية بمصر بجانب غياب كبير لصحف المعارضة التي أصبحت محدودة التأثير.

تناول الصحافة المصرية للموازنة العامة، يضع الباحث في موقف بالغ الصعوبة، فأغلب الصحف تكتفي بنشر التصريحات الرسمية حول الموازنة دون أي تحليل لها. كما تكتفي الصحافة البرلمانية بنشر التصريحات الخاصة برئيس البرلمان، واللجان النوعية. والاستثناءات القليلة هي بعض المواقع التي تنشر تحليل محايد لبعض بنود الموازنة، ومن جانب أخر هناك عدم شفافية في توفر المعلومات وجودتها، ومع تقدير هذه الظروف، يمكننا الوصول للإطار العام لتناول الصحافة للموازنة العامة، مع الأخذ في الاعتبار التشابه الذي

(٢٤) الأسبوع، السابق.

يصل حد التطابق أحيانا بين عدد كبير من الصحف شبه الرسمية.

سوف نستعرض تناول الصحافة المصرية لموازنة 2021/2020. علي أساس المراحل التي تمر بها الموازنة، بداية من التصريحات الرسمية خاصة تصريحات وزير المالية، ويليها تناول الصحف لتلك التصريحات، وتعليقات لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، وفي النهاية نتناول أهم الانتقادات الموجهة للموازنة في المواقع الصحفية.

○ التصريحات الرسمية حول الموازنة:

نقلت أغلب الصحف تصريحات وزير المالية، والتي وصفت الموازنة - كالعادة - بأنها (الموازنة الأضخم في تاريخ مصر) كما وصفتها الهيئة العامة للاستعلامات. [25]

يمكن اختصار تصريحات وزير المالية تلك، في عدة نقاط تتناول أهداف الموازنة كما عرضها الوزير والتي تكررت في عدة صحف منها (الوطن - المصري اليوم - الشرق الأوسط - الدستور - موقع مصراوي - موقع الهيئة العامة للاستعلامات) وهي:

- الحفاظ على أكبر قدر من الاستقرار المالي مع دعم النشاط الاقتصادي من خلال تحقيق خفض العجز الكلي إلى 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق فائض أولى يسمح باستمرار مسار خفض دين أجهزة الموازنة.

- دعم ومساندة وتحفيز النشاط الاقتصادي، والنموالتشغيل خاصةً بالقطاعات الانتاجية، وذلك بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية مع التأكد من استفادة الجميع من هذا التحسن.

(٢٥) جهاد جابر - الهيئة العامة للاستعلامات ٦/٢٢ /٢٠٢٠.

- تحسين الاوضاع المعيشية للمواطنين، وتحسين اوضاع الصحة والتعليم، التوسع في التسعير السليم للسلع والخدمات. توسيع القاعدة الضريبية.

- استهداف خفض معدل الدين العام لـ82.7% بحلول نهاية يونيو2021

- زيادة باب الأجور وتعويضات العاملين، بشكل يحقق زيادة حقيقية في دخول العاملين بأجهزة الموازنة، من خلال استهداف معدل نموسنوي للأجور يفوق معدل التضخم المستهدف.

من الملاحظ علي تلك الأخبار، انها مجرد ترديد لأهداف الموازنة كما وردت في البيان التمهيدي، والتي رددها بعد ذلك وزير المالية في البيانات الصحفية، دون أي تحليل لهذه الأهداف وإمكانية تحققها واقعيا في ظل استمرار الإثار الاقتصادية لازمة كورونا. خصوصا وأن تلك الأهداف قامت علي أساس تحليل متفائل لنموالاقتصاد العالمي.

من جانب أخر تناولت الصحف أهم مخصصات الموازنة التي تهم المواطنين، ونفس الصحف السابقة نقلت تلك المخصصات عن الهيئة العامة للاستعلامات. من واقع البيان التمهيدي كمصدر أساسي.[26]

وأهم البنود المنشورة في صحف (المصري اليوم - الوطن - الدستور - اليوم السابع) هي:

- زيادة المصروفات 6% لتبلغ 1.7 ترليون جنيه مقارنة 1.6 ترليون العام السابق.

- زيادة الإيرادات 18% لتبلغ 1.3 ترليون جنيه.

- زيادة مخصصات الصحة بنسبة 47% لتصل 258.5 مليار جنيه. مقارنة

(٢٦) السابق.

بالعـام السـابق 175.6 مليـار، وزيـادة مخصصـات الأدويـة 21% لتصـل 11 مليـار، زيـادة نفقـات عـلاج المواطنيـن علـي نفقـة الدولـة 6% لتصـل 7 مليـار.

- اجمالـي مبـادرات الصحـة 16.3 مليـار جنيـه، اسـتمرار منظومـة التأميـن الصحـي الشـامل 4.2 مليـار، وزيـادة بـدل المهـن الطبيـة مـن 400 جنيـه إلـي 2200 جنيـه بقيمـة 2.6 مليـار، وتخصيـص 81.6 مليـون جنيـه لتطويـر المعامـل الطبيـة، بالإضافـة إلـي 11 مليـون لتطويـر الحجـر الصحـي.

- ضـم العـلاوات الخمـس 35 مليـار جنيـه، بالإضافـة لحافـز إضافـي للعامليـن بالجهـاز الإداري للدولـة 15 مليـار، عـلاوة المخاطبيـن بقانـون الخدمـة المدنيـة وغيـر المخاطبيـن 8 مليـار، وسـداد قسـط التأميـن لهيئـة التأمينـات 170 مليـار.

- 8 مليار لمبادرة حياة كريمة للقري

- معـاش الضمـان الاجتماعـي وتكافـل وكرامـة 3% حوالـي 19 مليـار بزيـادة نصـف مليـار، وزيـادة دعـم تنميـة الصعيـد 25% لتبلـغ 250 مليـون بزيـادة 50 مليـون عـن العـام السـابق.

- زيادة دعم الاسكان الاجتماعي 46% ليصل 5.7 مليار.
- زيادة مخصصات المياه 133%% لتصل 2.1 مليار
- زيادة مخصصات التعليم 15% لتصل 363.6 مليار
- زيادة موازنة البحث العلمي 14% لتصل 60.4 مليار
- زيادة الاستثمارات الحكومية 33% لتصل 280.7 مليار.
- زيادة استثمارات التعليم إلي 36.1 مليار بزيادة 66%
- زيادة استثمارات الصحة 52% لتصل 20.5 مليار
- زيادة استثمارات الخدمات العامة 42% لتصل 57.1 مليار
- زيادة استثمارات الاسكان والمرافق 25% لتصل 70.8 مليار.

تمثل تلك البنود في مجملها قطاع (الحماية الاجتماعية، والتنمية البشرية) كما ورد بالبيان التمهيدي، حيث يوسع البيان تعريف الحماية الاجتماعية لتشمل استثمارات الصرف الصحي، ومياه الشرب، وهي استثمارات طويلة الأجل بطبيعتها وغير مرتبطة مباشرة بالحماية الاجتماعية التي يجب أن تستهدف الفئات المعرضة للخطر، وغير القادرين علي توفير الاحتياجات الأساسية.

- **مرحلة نقاش الموازنة بلجنة الخطة والموازنة:**

من التصريحات الهامة لوزير المالية أمام لجنة الخطة والموازنة داخل البرلمان المصري [27]؛ أن الإيرادات تنمو دائما أكثر من النفقات، وأرجع الوزير ذلك إلى تنامي الدخل الضريبي، حيث بلغ إجمالي الضرائب 834 مليار جنيه بالمقارنة بالسنة السابقة 736.9 مليار. حيث زادت ضرائب الدخل بنسبة 9.3 % لتبلغ 418 مليار، كما زادت ضرائب القيمة المضافة بنسبة 15.5% لتبلغ 339 مليار. تشمل ضرائب الدخل 14 ممول، أما المسجلين بضريبة القيمة المضافة 650 ألف ممول فقط، مما يؤكد اعتماد الموازنة علي الضرائب المحصلة من الفقراء.

أما تصريحات رئيس وأعضاء لجنة الخطة والموازنة تعكس الرؤية الإيجابية للموازنة، والمتوافقة مع رؤية الحكومة، ويمكن تلخيصها في:

- زيادة غير مسبوقة في الاستثمارات الحكومية، ومزيد من الاستثمارات للصحة والتعليم، ومخصصات القري.

- تنفيذ برامج فعالة للتعليم، والصحة، عن طرق اتفاق اكثر كفاءة.

- مخصصات لدعم الصادرات، واستثمارات بالشراكة مع القطاع الخاص.

---

(٢٧) نشأت علي - موقع مصراوي - ١٥ نوفمبر ٢٠٢١.

- دعم حزمة الحماية الاجتماعية « زيادة حد الاعفاء الضريبي - زيادة عدد المستفيدين من تكافل وكرامة.

- دعم الاسكان الاجتماعي، ودعم المنتج المحلي، وتحفيز الاستهلاك لخفض اسعار السلع.

تلك التصريحات المتفائلة للموازنة تتوافق تماما مع رؤية الحكومة، وما يؤكد ذلك نقل جريدة (الوطن) عن ياسر عمر، عضواللجنة قوله، أن الإصلاح الاقتصادي ساهم في توفير 100 مليار جنيه لمواجهة كورونا. ونعتقد أن ذلك التصريح يقصد قرار البنك المركزي بخفض الفائدة 3%، وهوالقرار الذي ساهم في توفير سيولة تقدر ب 100 مليار جنيه[28].

وسيرا علي طريق التفاؤل بالنموالاقتصادي، تناول (مرصد الاقتصاد المصري) أن الموازنة تطلق العنان لإمكانيات مصر الإنتاجية وخلق فرص العمل، (حيث ساعدت الإصلاحات المالية، والسياسة النقدية في مواجهة الأزمة، وظل النموالاقتصادي إيجابيا، ووفرة احتياطي العملات الأجنبية، لكن حدث خسائر في فرص العمل والدخل) « (مرصد الاقتصاد المصري- نوفمبر/ تشرين الثاني 2020: من الأزمة إلى التحول الاقتصادي—إطلاق العنان لإمكانات مصر في الإنتاجية وخلق فرص العمل). [29]

ويتوافق ذلك تماما مع التصريح الهام لوزير المالية خلال عرض البيان المالي أمام مجلس النواب (أن مصر تمضى لاستكمال الإنجازات غير المسبوقة في مسيرة البناء والتنمية، إيذانا بانطلاق الجمهورية الجديدة التي ترتكز على تيسير سبل العيش الكريم للمواطنين، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة إليهم، وقد انعكس ذلك في تعزيز أوجه الإنفاق بالموازنة الجديدة على تعظيم

(٢٨) محمد يوسف – الوطن ٢٠٢٠/٣/٢٣

(٢٩) محمود حسين موقع برلماني - ٢٠٢٢/١/٣٣

الاستثمارات التنموية، وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، واستراتيجية بناء الإنسان بإعطاء أولوية متقدمة لقطاع الصحة والتعليم). [30]

كما شملت تصريحات أعضاء لجنة الخطة، الزيادات في مخصصات الإنفاق الاساسية بعد التعديلات الناتجة عن توصياتها بعد نقاش الموازنة، وهي:

-تحقيق الميزانية، فائض أولى بنسبة 1.46% من الناتج المحلى الإجمالي.

-استخدام الفائض في تمويل جزء من فوائد الدين العام؛ مما أسهم في خفض العجز الكلى إلى 7.4%.

- ارتفاع حجم الإنفاق العام على برامج البعد الاجتماعي ومن ثم زيادة المصروفات لتُسَّجل 1.6 تريليون - ارتفاع الإنفاق العام على الأجور وتعويضات العاملين إلى 318.8 مليار جنيه مقابل 288.8 مليار جنيه في العام المالي 2019/2020، بنسبة نمو10.4%..

- ارتفاع الإنفاق على دعم السلع التموينية إلى 83 مليار جنيه مقابل 80.4 مليار بنسبة نمو3.2%.

- زيادة الإنفاق الفعلي على قطاع الحماية الاجتماعية بنسبة 16.5 عن العام المالي 2019/2020.

- التزام الخزانة العامة للدولة رغم تداعيات «الجائحة»، بسداد 170 مليار القسط السنوي للتأمينات.

- زيادة الإنفاق على الاستثمارات العامة بنسبة 30.1% لتُسَّجل 249.4 مليار جنيه مقابل 191.6 مليار جنيه.

(٣٠) المرجع الس

- ارتفاع الإيرادات العامة بمختلف قطاعاتها، لتبلغ الإيرادات الضريبية 834 مليار جنيه بنسبة نمو12.8% مقارنة بـ 739.6 مليار جنيه.

○ الانتقادات الموجهة للموازنة:

الآراء المعارضة لرؤية الحكومة للموازنة موجودة فقط في المواقع الصحفية غير المتاحة، حيث أن أغلبها يخضع للحجب من قبل الجهات الرقابية. وتناولت تلك المواقع الموازنة العامة بالنقد لأكثر من وجه منها؛ عدم دقة التوقعات التي قامت عليها الموازنة، والاعتماد المبالغ فيه علي القروض وضعف النظام الضريبي، وتقليل الدعم الموجهة للفقراء وتوجيه أغلب الدعم للأثرياء، وأخيرا التحايل علي المخصصات الدستورية للتعليم، والصحة.

علي عكس المقدمات المتفائلة التي استندت لها الحكومة في إعداد موازنة 2021/2020. رأي العديد من المحللين أن تلك المقدمات ليست دقيقة، حيث توقع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، في مايو2020، أن يسجّل نموالاقتصاد المصري تراجعاً حاداً، لتصل نسبة النموإلى 0.5 في المئة فقط في عام 2020، مقارنةً بـ5.6 في المئة في عام 2019. ويسبق هذا التباطؤ الاقتصادي زيادات متواصلة في معدّلات الفقر، ما يتسبب بتفاقم الهشاشة الاجتماعية للمصريين. [31]

اعتمدت الحكومة في إعداد الموازنة علي توقعات متفائلة رغم التأثير الكبير لجائحة كورونا علي الاقتصاد العالمي، وتراجع التجارة الخارجية، كما أن التوقعات تجاهلت جائحة كورونا رغم إعلان منظمة الصحة العالمية اعتبار 2020 عام الكورونا. وربما يعود ذلك لتحقيق مصر معدل نمويفوق 5% خلال العام السابق والناتج بالإساس علي زيادة الاستهلاك المالي، وزيادة السيولة

(٣١) ماجد مندور- حرب السيسي علي الفقراء - موقع صدي- ٢١ أكتوبر ٢٠٢٠

النقدية بعد قرار خفض فوائد البنوك.

○ تضخم الديون:

بلغ معدل الدين إلي إجمالي الناتج المحلي 90%. تعد مصر الاولي أفريقيا في إصدار السندات الدولارية حيث افترضت 22 مليار دولار، وخصصت موازنة 2021/2020. 555 مليار لسداد الفوائد واقساط الديون بنسبة 32% من النفقات، في حين ان مخصصات الرواتب 335 مليار.

○ ضعف النظام الضريبي:

- انحياز النظام الضريبي لمصلحة الأثرياء علي حساب الفقراء حيث تستخدم الضرائب في تسديد فوائد وأقساط الديون التي تصب في مصلحة الدائنين الخارجيين والداخليين.

- النظام الضريبي الحالي تنازلي وليس تصاعدي كما ينص الدستور مما يفيد الاثرياء رغم فرض ضريبة في 2020 علي أصحاب الدخل الذي يزيد عن 400.000 الف جنيه بنسبة 25% وهي نسبة متواضعة بالمقارنة للمعايير العالمية، كما تمثل ضريبة الشركات 22.5% فقط وهوخامس ادني معدل في إفريقيا.

- ضعف النظام الضريبي. حيث من المفترض ان لا تقل الحصيلة عن 20% في الدول النامية في حين انها في مصر 15%.

○ تراجع الإنفاق الاجتماعي والدعم:

- تراجع الإنفاق الاجتماعي في 2020، حيث خفضت الحكومة وزن رغيف الخبز 20 جرام، وزيادة سعر تذكرة المترولسنة الثانية علي التوالي من 5 إلي 7 جنيه، كما صدر القانون 170 لسنة 2020. بخصم 0.5% من رواتب الموظفين.

وزيادة تكلفة فاتورة الكهرباء 19%. [32]

من المهم هنا ملاحظة أن تسعير الكهرباء والغاز يتم بأكثر من التكلفة ولتحقيق أرباح، وليس بالتكلفة الحدية، وهوأمر يتعارض مع كل النظريات العلمية. [33]

- خفض الدعم التمويني 18% وتقليصه إلي 3.5 مليار جنيه.

- تراجع الدعم بنسبة 10%. ونقص دعم المحروقات بنسبة 46% عن العام السابق، ونقص دعم السلع التموينية بنسبة 5%.

○ دعم غير المستحقين:

من الانتقادات الهامة الموجهة للموازنة العامة، عدم توجيه الدعم للفقراء، واستخدام تعريفات محاسبية غير وظيفية تتناول المنح، والمزايا الاجتماعية، والدعم في باب واحد، بالمخالفة لدليل عرض البيانات المالية للبنك الدولي 2014. والذي يتبعه أغلب دول العالم، أما مصر فتتبع النسخة القديمة من الدليل الصادرة عام 2001، بحيث يشمل الدعم جهات غير الفقراء، وقد رصد المنتقدون عدة حالات لذهب الدعم لجهات لا تستحق الدعم، وبعض الجهات غير المعروفة.

دعم أصحاب المصانع بتخفيض قيمة استهلاك الغاز بما يعادل 10 مليار جنيه.

توسع دعم الشركات العسكرية باستخدام الاموال العامة وهي شركات معفاة من ضريبة القيمة المضافة، ومن نظم المشتريات.

---

(٣٢) السابق.

(٣٣) مدحت نافع - الانفاق العام وحديث التقشف - جريدة الشروق - ٦ يوليو ٢٠٢٠

انتعاش اقتصاد الجيش علي حساب القطاع الخاص لصعوبة المنافسة. طبقا لتصريحات السيسي، (مشاريع الجيش تبلغ 200 مليار دولار في حين ان الناتج المحلي الإجمالي لمصر 303 مليار) .[34]

- الدعم الذي يذهب إلي المؤسسات الحكومية، والشركات الخاصة 34.188 مليار بما يعادل 57% من إجمالي الدعم. حيث تضيف الحكومة أقساط مديونيتها لصندوق التأمينات الاجتماعية إلي بند الدعم ويبلغ 130 مليار جنيه.[35]

- الدعم البترولي يوجه لأصحاب المصانع.

- رصد مبلغ 7.16 مليار لجهات غير معروفة، كذلك رصد 6.8 مليار جنيه لدعم جهات تسميها الموازنة « أخري » وهي جهات غير معروفة.

- زيادة دعم الصادرات إلي 7 مليار جنيه رغم استمرار جائحة كورونا، وهوالوقت الذي يجب فيه توجيه الدعم للإنتاج المحلي.

- ادرج البيان التمهيدي موازنة القضاء تحت بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، ويعاد في باب الاجور بما يخالف قانون الموازنة العامة الذي يقضي بإدراج موازنة القضاء بند واحد دون تقسيم.

- حصول وزارة البترول علي منحة لتوصيل الغاز للمنازل.

- عدم توجيه موازنة الصحة طبقا للتعريف الوظيفي لوزارة الصحة، وإضافة كل من يقدم خدمات صحية بما فيها مستشفيات الشرطة، والقطاع العام[36]. وكذلك التعليم حيث يشمل مدارس هيئة المجتمعات العمرانية المقامة بالمدن الجديدة.

---

(٣٤) ماجد مندور - السابق.

(٣٥) ورقة عمل - « رغم التوقعات ببقاء الوباء، خطط الحكومة خالية من الكورونا » المبادرة المصرية للحقوق الشخصية - ١ يوليو ٢٠٢٠).

(٣٦) بيسان كساب - الإنفاق الاجتماعي في موازنة كرونا - ١٢ إبريل ٢٠٢٠.

القسم الثالث؛ تحليل موازنة العام المالي 2021/20

○ تقدير مصروفات الموازنة وفقا للتقسيم الوظيفي: [37]

شهدت جانب المصروفات في الموازنة زيادة قدرها ٪8 تقريبا، مقارنة بعام 2020/19، حيث تم توزيع هذه المخصصات على قطاعات الدولة الوظيفية بواقع ٪45.2 لقطاع الخدمات العمومية العامة، يليه قطاع الحماية الاجتماعية بواقع ٪16.6، ثم قطاع التعليم بواقع ٪9.2، ثم قطاع الشؤون الاقتصادية بواقع ٪6.7، تليها الصحة بواقع ٪5.4، ثم النظام العام بنسبة ٪4.7، وأخيرا حماية البيئة بأقل من نصف في المائة، وفقا للشكل التالي؛

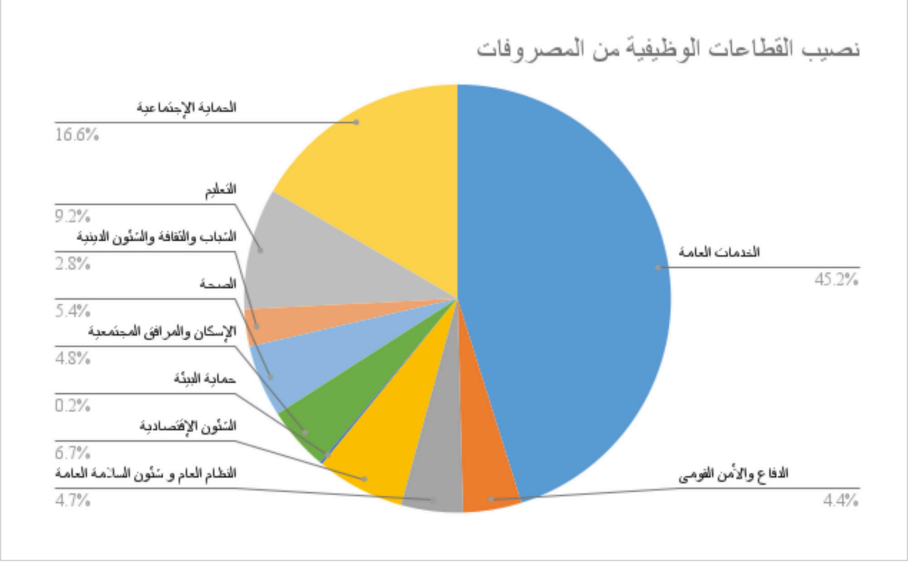

شهدت كافة القطاعات زيادة في مخصصاتها عن العام السابق (2020/19)، حيث زادت مخصصات الخدمات العامة بنسبة ٪2.4، كما شهدت القطاعات

(٣٧) وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١،

الأمنية زيادة حول 13٪ تقريبا، كذلك الإسكان بنسبة 20٪ تقريبا، كما ارتفعت موازنة الصحة بنسبة 21.4٪ تقريبا، وأخيرا جاءت الحماية الإجتماعية بمعدل زيادة متواضعة بنسبة 5.3٪.

○ التقسيم الاقتصادي للموازنة:

أما إذا نظرنا إلى الموازنة من ناحية التقسيم الاقتصادي، سنجد أن بند فوائد الديون يستحوذ علي النسبة العظمي من مصروفات القطاعات بواقع 33.2٪، أي ثلث المصروفات تقريبا، يليه بند الأجور بنسبة 19.5٪، ثم بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنسبة 19٪، ثم بند الاستثمارات بنسبة 16.3٪، وأخيرا يأتي بند شراء السلع والخدمات بنسبة 5.8٪ تقريبا، الشكل التالي يوضح نصيب البنود الاقتصادية من جملة المصروفات.

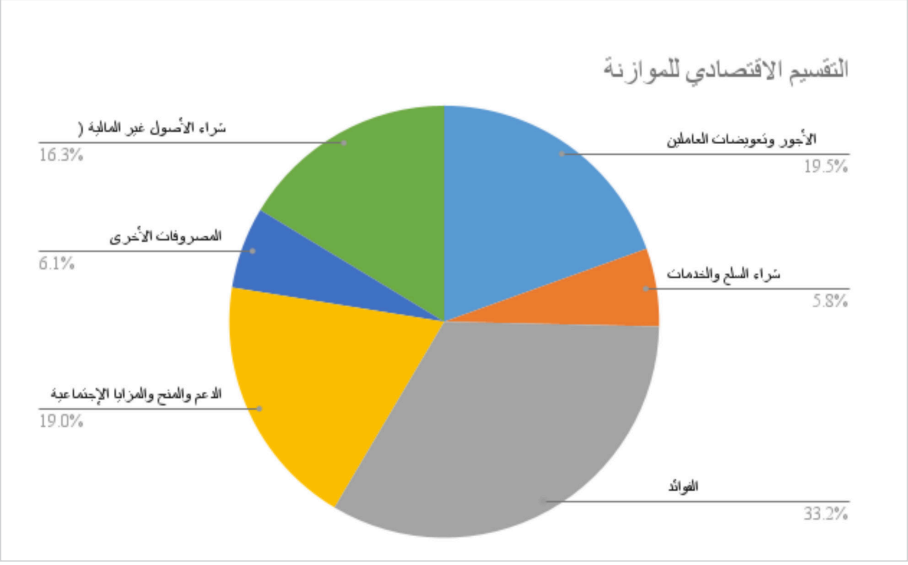

○ الأجور؛

تمثل الأجور كما أوضحنا نسبة 19.5٪ من إجمالي مصروفات القطاعات الوظيفية، تتوزع هذه النسبة بواقع؛ التعليم 31.4٪، ثم الخدمات العامة بواقع 30٪ تقريبا، ثم النظام العام 17.7٪، ثم قطاع الصحة بواقع 12.4٪، وأخيرا يأتي قطاع حماية البيئة كالمعتاد بأقل من نصف في المائة.

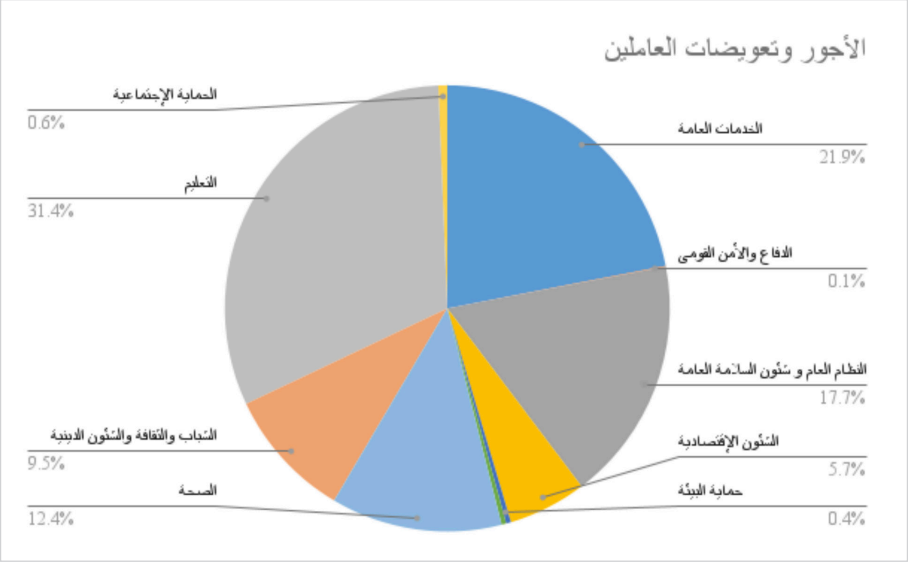

○ فوائد الديون؛

يأتي بند فوائد الديون على رأس البنود الاقتصادية بنسبة 33.2٪ من جملة المصروفات، أي ما يقرب من ثلث الموازنة العامة يذهب لسداد فوائد الديون. الشكل التالي يوضح استحواذ قطاع الخدمات العمومية العامة على إجمالي البند تقريبا، نظرا لوجود وزارة المالية وقسم خدمة أعباء الدين العام ضمن هذا القطاع.

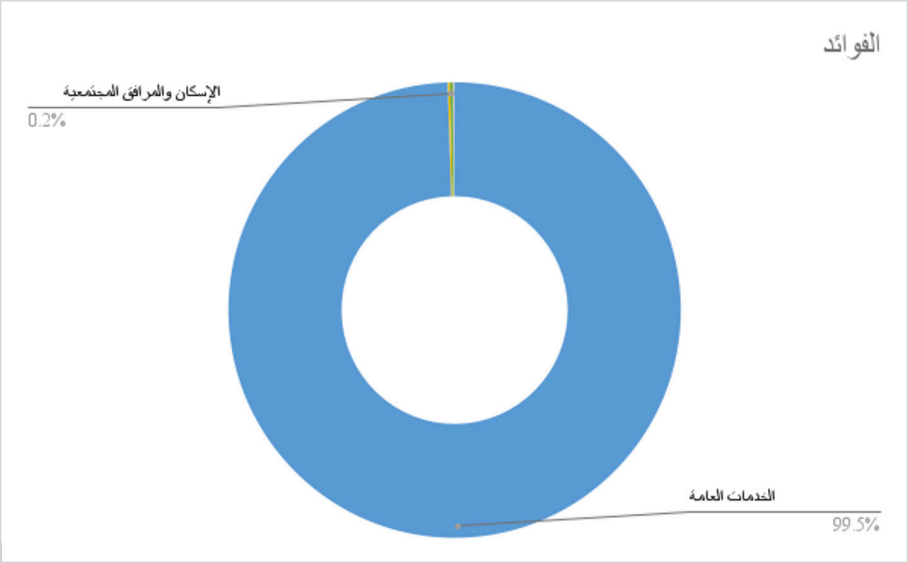

○ الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية؛

يمثل الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نسبة 19٪ من مصروفات الموازنة، يأتي بند الدعم والمنح في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية بين بنود الموازنة، يستحوذ قطاع الحماية الاجتماعية علي أكثر من ثلاثة أرباع المخصصات، يشي ذلك بأن الحكومة تفعل كل ما بوسعها من أجل حماية المواطنين الضعفاء، إلا أن تلك الصورة سوف تتبدد عندما نعرف أن نصيب الموظفين في صناديق التأمينات والمعاشات، وكذلك حصة الحكومة تدخل ضمن هذه المخصصات.[38]

تراجعت مخصصات الدعم بواقع 18٪ عن العام المالي 2020/19،[39] حيث تراجعت أهميته النسبية من 52.4٪ من اجمالي هيكل الدعم إلى 43.2٪، في حين زادت مخصصات المنح بنسبة 23٪، حيث زادت أهميتها النسبية من 4.2٪

(٣٨) نشرة مجلس النواب المصري عن تقرير حساب ختامي الموازنة العامة ٢٠٢١/٢٠، العدد ١٤، ص ١٢.
(٣٩) مجلس النواب المصري، تقرير حساب ختامي الموازنة العامة ٢٠٢١/٢٠، ص ١٧٢.

إلـي ٪5.3 مـن هيـكل الدعـم، كذلـك ارتفعـت مخصصـات المزايـا بنسـبة ملحوظـة تبلـغ ٪44، حيـث زادت أهميتهـا النسـبية مـن ٪33.4، إلـى ٪48.6، تراجعـت كذلـك الاحتياطيـات العامـة للدعـم بنسـبة دراميـة إلـي ٪70 تقريبـا، حيـث تراجعـت أهميتهـا النسـبية مـن ٪10، إلـى ٪3 مـن إجمالـي هيـكل منظومـة الدعـم، وفـي المجمـل تراجعـت مخصصـات الدعـم بنسـبة ٪0.4 عـن العـام السـابق، وذلـك فـي ظـل معانـاة الغالبيـة العظمـي مـن المواطنيـن مـن تأثيـر فيـروس كورونـا علـي النشـاط الاقتصـادي.

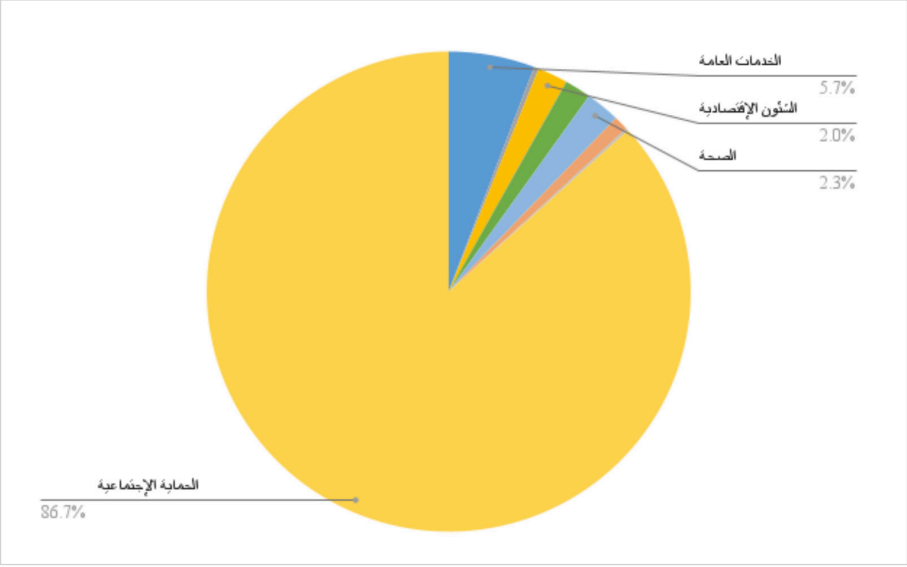

○ الاستثمارات؛

تمثل الاسـتثمارات مـا نسـبته ٪16.3 مـن المصروفـات، اسـتحوذ قطاعـي الشـؤون الاقتصاديـة والإسـكان والمرافـق المجتمعيـة علـى أكثـر مـن نصـف مخصصـات الاسـتثمارات بقليـل، تلاهمـا قطـاع الخدمـات العموميـة بنسـبة ٪20 تقريبـا، تـلاه التعليـم بنسـبة ٪13 تقريبـا، ثـم الصحـة بنسـبة ٪7.3 فقـط مـن جملـة الاسـتثمارات. وكالعـادة جـاءت حمايـة البيئـة فـي المرتبـة الأخيـرة بأقـل مـن نصـف فـي المائـة. الشـكل التالـي يوضـح نصيـب القطاعـات مـن الاسـتثمارات.

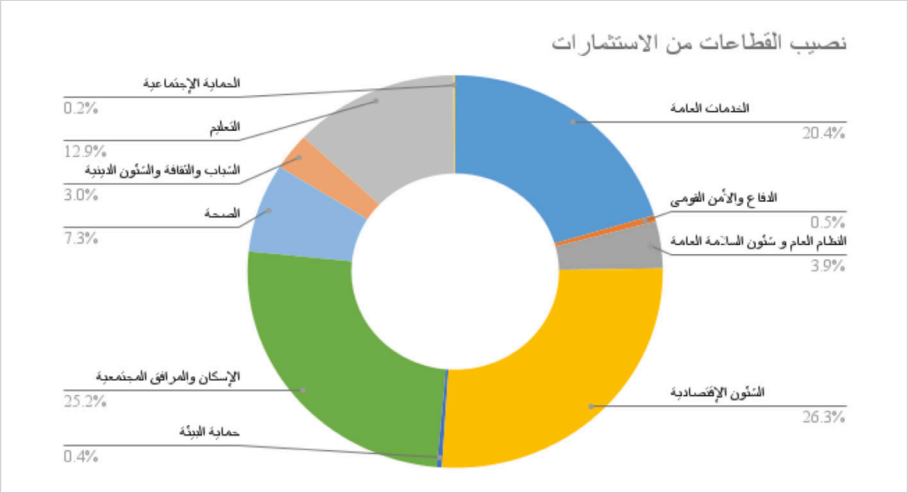

إن الموازنة التي تمثل مدفوعات الفوائد نسبة الثلث من مصروفاتها، ونسبة 16٪ للاستثمارات، بالطبع تحقق فوائد لبعض قطاعات الأعمال المستفيدة من المبادرات الحكومية لدفع ذلك القطاع لقطر النموالاقتصادي، فتتساقط عليهم وحدهم ثمار ذلك. لكنها لا يمكنها أن تحدث تنمية حقيقية أوتوفر الحماية الاجتماعية الفعالة في أوقات الطوارئ، فتكون النتيجة المتسقة مع ذلك التخطيط؛ تراجع منظومة الدعم والحماية الاجتماعية.

○ الحساب الختامي للموازنة 2021/20:

أطلقت وزارة المالية المصرية على تقرير الحساب الختامي للموازنة العامة « حساب ختامي موازنة البرامج والأداء»، وأسهبت في مقدمة التقرير في الحديث عن أهمية هذا النوع من الموازنات التي تساهم في ترشيد وزيادة كفاءة وفعالية النفقات العامة.

أوضحت المالية أن الأهداف الاستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة قد تم

ترجمتها إلى 25 برنامجا رئيسيا، يتفرع عنها 163 برنامجا فرعيا.[40]

امتلء التقرير بجداول تستعرض خمسة أهداف استراتيجية للحكومة المصرية، تم تخصيص كميات مالية لتحقيق تلك الأهداف، دون تحديد برامج عمل موازنية في ضوء حساب التكلفة والعائد، وتحديد مراكز المسئولية عن التنفيذ، ومعايير الأداء، ومؤشرات قياسها، وآليات تعديل الانحرافات، وجاءت نسب تنفيذ تلك الأهداف ٪100، هكذا لا نعرف كيف تم ذلك.

كان من الواضح أن وزارة المالية قد أضطرت إلى نشر ذلك التقرير نتيجة الضغط عليها من الشركاء المانحين بضرورة رؤية منتج نهائي لموازنة البرامج والأداء، فأعطتهم المالية ما يمكن أن يطلق عليه ذلك من الناحية النظرية التي لا تمت للواقع بصلة.

على الرغم من الجهود المبذولة من جانب الشركاء المانحين لدعم جهود التحول إلى تطبيق موازنة البرامج، جاءت الموازنة العامة في صورتها التقليدية التي تشبه أي موازنة سابقة، وذلك على الرغم من أن وزارة المالية قد أعلنت في أكثر من مناسبة عن اعداد الموازنة في صورة موازنة البرامج والأداء، إلا أن الموازنة جاءت في صورتها التقليدية المعتادة، ولم يصادف أن أحد عثر علي أي وثيقة تتضمن برنامجا حكوميا يمكن أن يقال عنه أنه تم اعداده وفقا لمعايير اعداد موازنة البرامج والأداء، بل أن وزارة المالية قد أطلقت علي حساب ختامي تلك الموازنة « حساب ختامي موازنة البرامج والأداء. ولا يمكن الحدس على وجه اليقين كيف يمكن لموازنة لم يتم اعدادها وفقا لما تتطلبه موازنة البرامج، أن يكون تقرير حسابها الختامي معروضا في صورة برامج، بالطبع كانت النتيجة أبسط ما توصف به كارثية بكل المقاييس.

(٤٠) وزارة المالية، وحدة موازنة البرامج والأداء، ختامي موازنة البرامج والأداء ٢٠٢١/٢٠، ص ٢.

مثلت جائحة كورونا مرآة عاكسة لرؤية الحكومات وقدرتها على إدارة الأزمات الداخلية والمستوردة، وقدرتها كذلك على التعافي السريع من آثار الصدمات الدولية، وقدرتها كذلك على حماية مواطنيها في ظل هذه الظروف المؤثرة على بيئات المال والأعمال والتوظيف والدعم، وكلها أمور يجب أن تكون حاضرة في رؤية وتخطيط أي نوع من أنواع الإدارة، سواء كانت عامة أم خاصة، نجد أن الحكومة كانت قد اتجهت إلي سياسة فرض رسوم على تلقي اللقاح، بما سوف يجعل الكثيرين يحجمون عن تلقي اللقاح، ومن ثم فرضية انتشار الوباء على نطاق واسع، على الرغم من اتجاه العالم نحوحصار الوباء ومنع انتشاره ومكافحته. إلا أنها تراجعت عن ذلك بعدما واجهت استنكارا حادا من مختلف الأوساط، وقررت ابقاء الرسوم بالنسبة لبعض فئات المسافرين خارج البلاد، بغرض العمل، الزيارة، والسياحة، حيث تختلف تلك الرسوم بحسب الغرض من السفر.

على الرغم من أن بداية ظهور حالات الإصابة بالفيروس في مصر قد بدأت في الظهور منذ مطلع فبراير، أي أن الحكومة كان لديها ما يقرب من ثلاثة أشهر لاستدراك الموازنة المعدة، واجراء تعديلات فعالة قبل إحالتها للبرلمان، إلا أن الحكومة كما صرحت قد أرتأت الإبقاء على التقديرات التي يتضمنها مشروع الموازنة كما هي لحين وضوح الرؤية.[41] قررت الحكومة المضي قدما في سياساتها الواضحة في دعم قطاع الأعمال والمشروعات الخاصة بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى، حتى لوكانت وباء عالميا. إلا أن الثمن السياسي لذلك أيضا سيكون فادحا، لذلك قررت الحكومة أن تقدم شيئا لا يكلفها شئ، ويمكن أيضا أن تستخدمه في الدعاية السياسية.

يبدوأن على الحكومة أن تكف عن المناورات المتعلقة بجدية الالتزام بموازنة

(٤١) وزارة المالية، البيان التمهيدي السابق، ص ٣.

البرامـج والأداء، حيـث عليهـا تقديـم مراكـز تكلفـة حقيقـة للجهـات الفاعلـة فـي الموازنـة، مـع نشـر مؤشـرات أدائهـا خـلال مراحـل تنفيـذ الموازنـة، إلا أن مراكـز المحاسـبة والمسـئولية لا يبدوأنهـا تعمـل بجديـة فـي ظـل نظـام إدارة الماليـة الحالـي.

ملحق أهم الإجراءات الحكومية لمواجهة الوباء

الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية نظراً لفيروس الCOVID-19 حتى منتصف أكتوبر 2020

الإجراءات	2019/2020		2020/2021	
	التكلفة (مليون جنيه مصري)	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	التكلفة (مليون جنيه مصري)	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
الإجمالي	**47,934**	**0.8%**	**33,529**	**0.5%**
إجراءات لدعم قطاع الصحة العامة	**8,223**	**0.1%**	**5,475**	**0.1%**
تمويل إضافي لقطاع الصحة لتمويل شراء اللوازم والمعدات الطبية والوقائية ، وشراء الوحدات وتكاليف التشغيل الإضافية الأخرى	7,523	0.129%	2,475	0.038%
تدبير مبلغ لتمويل تعيين 7 آلاف معيد ومدرس مساعد بكليات الطب بالجامعات، وتكليفهم بالعمل بالمستشفيات الجامعية والتعاون مع مستشفيات وزارة الصحة، إضافة إلى تعيين 1200 زميل وزميل مساعد من الأطباء بالمستشفيات	67	0.001%	400	0.006%
تخصيص مبلغ لرفع بدل التعرض لخطر العدوى لأعضاء المهن الطبية بنسبة 75% وكذلك رفع مكافأة أطباء الامتياز بالمستشفيات	433	0.007%	2,600	0.040%
مكافأة استثنائية لمرة واحدة تدفع للعاملين بالقطاع الصحي	200	0.003%		0.000%
دعم القطاعات المتأثرة	**30,433**	**0.52%**	**23,456**	**0.36%**
إجراءات عامة	**3,000**	**0.05%**	**0**	**0.00%**
السماح للمنشآت التجارية في الصناعات المتضررة بدفع الإقرارات الضريبية للشركات لعام 2019 على مدى 3 أشهر تنتهي في يونيو 2020 بدلاً من دفع المبلغ بالكامل في أبريل.	3,000	0.05%	0	0.00%

الإجراءات	2019/2020		2020/2021	
	التكلفة (مليون جنيه مصري)	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	التكلفة (مليون جنيه مصري)	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
إجراءات خاصة بقطاع الصناعات	**7,585**	**0.130%**	**9,000**	**0.138%**
تخفيض وتوحيد سعر الغاز الطبيعي لجميع الصناعات ليصبح بسعر 4.5 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بداية من ابريل 2020	1,125	0.019%	5,000	0.077%
تخفيض تعريفة الكهرباء لجميع الصناعات بنسبة 9٪ بداية من ابريل 2020 والاعلان عن ثبات التعريفة الجديدة لقطاع الصناعة خلال السنوات الخمس القادمة	900	0.015%	4,000	0.061%
تأجيل دفع الضريبة العقارية لمدة 3 شهور للقطاع الصناعي تنتهي في يونيو 2020	250	0.004%		0.000%
إلغاء وإنهاء المتأخرات المستحقة على المنشآت الصناعية لوزارة البترول حتى ديسمبر 2019 بقيمة 5.3 مليار جنيه تتعلق بالغرامات ورسوم التأخر في السداد وفواتير الوقود المتنازع عليها سواء بسبب الكميات المتعاقد عليها او المستخدمة	5,310	0.091%	0	0.000%
إجراءات خاصة بالمصدرين	**3,000**	**0.052%**	**5,108**	**0.078%**
مبادرة سداد 30 % من المدفوعات المستحقة للمصدرين بحد أدنى 5 مليون جنيه وسداد مستحقات مبادرة الاستثمار للمصدرين مقابل قيامهم بضخ استثمارات إضافية في جمهورية مصر العربية	3,000	0.052%	5,108	0.078%
السياحة والثقافة	**200**	**0.003%**	**3,200**	**0.049%**
إقرار اعفاء ضريبي لمدة 6 أشهر فيما يتعلق بالضرائب العقارية المستحقة	200	0.003%	200	0.003%
تأجيل العديد من الرسوم والمدفوعات المستحقة للجهات الحكومية لمدة تصل إلى 6 أشهر	غير محدد		غير محدد	
قيام وزارة المالية بإصدار ضمانات للبنوك العاملة لتقديم قروض لمدة 3 أشهر للمؤسسات السياحية (تم تمديدها لمدة 3 أشهر أخرى تنتهي في ديسمبر 2020). وتغطي القروض المصاريف الأساسية (الاجور ومصروفات الصيانة ومصروفات التشغيل الاساسية) وعلى ان تخصص نسبة لا تقل عن 40% من التسهيلات الممنوحة لسداد الرواتب والاجور العاملين. سيكون القرض بمعدل فائدة منخفض قدره 5% شاملة عمولة اعلى رصيد مدين مع فترة سحب قدرها 6 شهور وفترة سماح قدرها عام وفترة سداد تبلغ عامان. سيؤدى الفشل في سداد أكثر من قسطين من القروض إلى تعليق تلقائي للترخيص.	0	0.000%	3,000	0.046%
وافق مجلس الوزراء المصري في 10 يونيو على إعفاء السياح القادمين على الرحلات الجوية المستأجرة من دفع التأشيرة السياحية حتى 31 أكتوبر ، نهاية موسم السياحة الصيفية. ومن المتوقع استئناف الرحلات الجوية اعتبارًا من يونيو / أغسطس 2020. قررت وزارة الطيران المدني منح خصم 50٪ على رسوم الهبوط لرحلات الطيران المارض لجميع المدن السياحية.	غير محدد		غير محدد	#VALUE!

الإجراءات	2019/2020		2020/2021	
	التكلفة (مليون جنيه مصري)	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	التكلفة (مليون جنيه مصري)	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
طيران	**2,648**	**0.045%**	**3,148**	**0.048%**
تقديم قرض دعم لشركة مصر للطيران القابضة مع فترة سماح لمدة عامين أو بمجرد تحقيق 75-80٪ من معدلات التشغيل لعام 2019	34	0.001%	270	0.004%
قيام وزارة المالية بإصدار ضمانة للبنوك للتقدم قرض للشركة القابضة لمصر للطيران	0		2,000	0.031%
تغطية تكاليف الرحلات الاستثنائية لإعادة واجلاء المصريين من الخارج وتكلفة الحجر الصحي	230	0.004%	0	0.000%
قيام وزارة البترول بمنح شركة مصر للطيران خصم 50% من قيمة الفوائد المستحقة على غرامات التاخير وعدم السداد	0	0.000%	383	0.006%
قيام قطاع البترول باعفاء شركة مصر للطيران من غرامات تاخير واعادة جدولة بعض المديونيات المستحقه عليها	2,327	0.040%	430	0.007%
المقاولون	**14,000**	**0.241%**	**3,000**	**0.046%**
توفير مخصصات إضافية للمقاولين والموردين (معظمهم من شركات القطاع الخاص) العاملة وتنفيذ برامج الاستثمار الحكومية دون تاخير	10,000	0.172%		0.000%
الإنفاق الإضافي على برامج الأشغال العامة (رصف الطرق الداخلية في القرى ومعظمها في مدن صعيد مصر وتطوين الترع وغيرها من الاعمال)	4,000	0.069%	3,000	0.046%
دعم الشرائح الضعيفة والتخفيف من الضغط المالي عنها	**8,639**	**0.148%**	**1,092**	**0.017%**
تقديم تمويل للمشروعات والصناعات الصغيرة من قبل جهاز المشروعات الصغيرة	439		292	0.004%
إعانة نقدية شهرية بقيمة 500 جنيه للعمالة غير المنتظمة والمتأثرة بتداعيات الجائحة لمدة 3 شهور	2,200	0.038%	800	0.012%
إصدار الضمانات وتوفير تمويل إضافي لضمان الشراء وتوافر كميات إضافية من السلع الأساسية	6,000	0.103%		0.000%

الإجراءات	2019/2020		2020/2021	
	التكلفة (مليون جنيه مصري)	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	التكلفة (مليون جنيه مصري)	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
دعم قطاعات أخرى	**640**	**0.011%**	**3,505**	**0.054%**
قطاع التعليم (يتضمن ما تم اقراره من حوافز إضافية للمعلمين)	350	0.006%	2,500	0.038%
الشركة القابضة للغزل والنسيج والشركة القابضة لمياة الشرب والصرف الصحى وشركة الحديد والصلب	120	0.002%	365	0.006%
المجلس الأعلى للاثار	0		280	0.004%
الهيئة الوطنية للصحافة ونقابة الصحفيين	170	0.003%	360	0.006%

ضجيج
ولا طحين!

مصر, الموازنة العامة

2021/20

تصميم وتنفيذ
LAYERS
www.ulayers.com

Visit Our Website

www.bahroegy.org